

## نشرة صندوق النقد الدولي

بلدان ومناطق



مصنع سجاد في مصر . لا تزال المشروعات الصغيرة والمتوسطة قاطرة رئيسية لتوفير الوظائف وتحقيق النمو في الشرق الأوسط (الصورة: Pascal Deloche/Newscom)

18 ديسمبر 2013

### الخبراء يجتمعون لوضع رؤية حول تطوير القطاع الخاص في الشرق الأوسط

- أهم التحديات أمام المنطقة هو تحقيق النمو الشامل بقيادة القطاع الخاص
- مؤتمر يسلط الضوء على التحديات وأفضل الممارسات في مجال تطوير القطاع الخاص
- زيادة الاستثمار والاستقرار الاقتصادي الكلي والتنوع والتبادل التجاري كلها أمور مطلوبة

قال المشاركون في مؤتمر عقد في العاصمة السعودية الرياض إن بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ينبغي أن تقوم بإصلاحات كبيرة لوضع الأسس اللازمة لنمو شامل وقابل للاستمرار بقيادة القطاع الخاص.

واستهدف المؤتمر الذي عقد في 3 ديسمبر الجاري بعنوان "القطاع الخاص في الشرق الأوسط: كيف يساهم بدور أكبر في تحقيق النمو؟" تقييم الدور الذي يؤديه القطاع الخاص في المنطقة، ومناقشة المعوقات التي يواجهها حالياً، وتحديد الإصلاحات اللازمة لدعمه.

وقد اشترك في استضافة هذه الفعالية كل من صندوق النقد الدولي ومؤسسة التمويل الدولية التابعة لمجموعة البنك الدولي ومجلس الغرف السعودية، وحضرها رجال أعمال من القطاع الخاص وممثلين للمنظمات الدولية والدوائر الأكاديمية في المنطقة وخارجها. وتم فيها تسليط الضوء على التجارب الناجحة في مجال تطوير القطاع الخاص في الشرق الأوسط، بالإضافة إلى أفضل الممارسات والتجارب من المناطق الأخرى.

وفي هذا الصدد قال السيد من زو، نائب مدير عام صندوق النقد الدولي: "كان المؤتمر فرصة فريدة للاستماع بشكل مباشر إلى مجتمع الأعمال الذي يساهم بدور حاسم في تقدم المنطقة وتمييزها الاقتصادية". وأضاف أن "هذه المساهمة يمكن الاسترشاد بها في تعزيز مشورة الصندوق للحكومات الساعية إلى استكشاف السبل الممكنة لتخفيض معدلات البطالة التي بلغت مستويات مرتفعة غير مقبولة، وخاصة بين الشباب.

## التحديات التي تواجه القطاع الخاص

أشار المشاركون في المؤتمر إلى عدة تحديات تواجه القطاع الخاص في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والسبب وراء بطء النمو في المنطقة مقارنة بالأسواق الصاعدة الأكثر ديناميكية.

وتتسم معظم بلدان المنطقة، وخاصة المستوردة للنفط، بمستويات الاستثمار المنخفضة نسبياً، وإنتاجية العمالة ضعيفة النمو، والقطاع المالي غير المتطور. ولا تزال إمكانات التجارة غير مستغلة بالقدر الكافي كوسيلة لدعم النمو، ومناخ الأعمال ضعيفاً نسبياً حيث تنتشر بعض ممارسات الفساد في عدد من البلدان.

وقال المشاركون في المؤتمر إن الاعتماد على الموارد الطبيعية في بعض البلدان، وخاصة المصدرة للنفط، ربما يكون قد أضعف الحافز لتنويع الاقتصاد، بينما ساهم وجود اقتصاد غير رسمي كبير في تقليل فرص النمو الشامل. وأدى تباطؤ النمو إلى استمرار البطالة المرتفعة، لا سيما بين الشباب، لتظل بمثابة تحدٍ أمام التوسع السريع الذي تشهده القوى العاملة.

وفي هذا السياق، صرح معالي الدكتور إبراهيم العساف، وزير مالية المملكة، أثناء المؤتمر بأن "تحسين مناخ الأعمال وتجديد البنية التحتية وتيسير فرص التمويل والشراكة بين القطاعين العام والخاص من شأنها أن توفر بيئة مواتية لنمو القطاع الخاص". ومن ناحية أخرى، ذكّر السيد فادي غندور، المؤسس والرئيس التنفيذي لشركة أرامكس في الأردن، بأهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة كقاطرة رئيسية لتوفير الوظائف والنمو في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

## دور سياسات الاقتصاد الكلي

وحتى ينمو القطاع الخاص، يجب أن تتوفر بيئة اقتصادية مستقرة ونظام مالي قوي. وتتوافر بيئة مطمئنة لمنشآت الأعمال عندما يكون التضخم منخفضاً والتفاوت في مستوى النمو الاقتصادي محدوداً من عام إلى آخر، وهو ما يشجعها أيضاً على الاستثمار وتوفير فرص العمل. غير أن دراسة البيانات على مدار العقد الماضي تكشف النقاب عن التقلب الكبير في الاقتصاد الكلي لدى كثير من بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وورد في المؤتمر أن السياسة النقدية الموثوقة يمكن أن تساعد على تخفيض معدلات التضخم. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تؤدي سياسات المالية العامة السليمة إلى إتاحة فرصة تمكن الحكومات من دعم الاقتصاد عندما يصيبه الضعف، مما يحد من التقلب الاقتصادي.

ويبدو القطاع المالي في المنطقة قوياً بشكل عام، لكن توافر الائتمان للقطاع الخاص لا يزال مشكلة في معظم بلدانها. وينبغي أن يهدف إصلاح القطاع المالي إلى تحسين فرص الحصول على التمويل وتشجيع التنافس في القطاع المالي. وفي هذا الخصوص قالت السيدة فاتن بندقي، العضو في مجلس إدارة غرفة التجارة والصناعة بجدة، إنه "ينبغي توسيع نطاق الخدمات المالية بالتركيز على المواطنين السعوديين الذين لا تتوفر لهم سبل التمويل".

وقال المشاركون إن صناعات السياسات في المنطقة إذا نجحوا في تنفيذ هذه الإصلاحات فسوف تتحسن النظم المالية إلى حد كبير يسمح لها بدعم الاستثمار اللازم للنمو.

### التجارب الدولية

تناولت المناقشات التجارب الدولية ذات الصلة، حيث أشار المشاركون إلى أن الاقتصادات سريعة النمو ذات القطاعات الخاصة النشطة عادة ما ترتبط بوجود سياسات اقتصادية كلية منضبطة، واستثمارات ومدخرات قوية لدى القطاع الخاص، وتطوير صناعات تتميز بقيمتها المضافة الكبيرة وقدرتها على المنافسة، ومؤسسات قوية تخضع للمساءلة وتتيح بيئة مواتية للاستثمار.

وبالإضافة إلى ذلك، يرتبط النمو الذي يستمر لفترة طويلة بقوة أساسيات الاقتصاد، بما في ذلك الاستثمار في رأس المال البشري، وقوة الأطر التنظيمية والحوكمة.

غير أن المشاركين اتفقوا على عدم وجود وصفة وحيدة للنجاح، وإن كان بوسع بلدان المنطقة أن تستخلص دروساً من تجارب البلدان الأخرى. وقد كانت تجربة كوريا في تطوير القطاع الخاص من الموضوعات البارزة في المؤتمر.

### القطاع الخاص والنمو الشامل

اتفق المشاركون في المؤتمر على أن توفير فرص العمل بشكل مستمر لسكان المنطقة الشباب الذين تتزايد أعدادهم بسرعة هو أمر ضروري لضمان تحقيق نمو يغطي الجميع. ويعتبر إيجاد قطاع خاص أكثر ديناميكية أداة محورية لتحقيق هذا الهدف.

وفي الوقت الراهن، من المرجح أن يكون الانفتاح إلى الاندماج مع الأسواق الإقليمية والعالمية أمراً مقيداً لفرص النمو وتوظيف العمالة. وفي نفس الوقت، قد يختلف مدى استفادة السكان من الفرص الاقتصادية تحت تأثير السياسات غير ذات الكفاءة لأسواق العمل والتعليم، وعدم المساواة في توفير الخدمات الحكومية والائتمان للجميع.

واتفق المشاركون في المؤتمر على أن رجال الأعمال ينبغي النظر إليهم باعتبارهم جزءاً من الحل وليس جزءاً من المشكلة. وأكد المشاركون أن هذا يعني التغلب على المصالح الخاصة حتى يتسنى تسخير مبتكرات القطاع الخاص وإتاحة الفرص للجميع.

### روابط ذات صلة:

[اقرأ الحوار](#)

[البيان الصحفي](#)

[الشرق الأوسط في الفترة المقبلة](#)

[ندوة بشأن الشرق الأوسط](#)

طالع تدوينة مدير إدارة الشرق الأوسط في الصندوق  
تحدي العمالة في المملكة العربية السعودية  
طالع تدوينة السيدة لاغارد